

ثانياً - الثقافة وشؤونها

تداول المجلس في عدد من القضايا المتعلقة بالثقافة وشؤونها. وشغلت المجزرة الثقافية التي ارتكبتها الغزاة الاسرائيليون ضد مركز الابحاث في بيروت، وضد المؤسسات الثقافية الاخرى في لبنان عامة، قدراً مهماً من البحث والنفاش. وتمحورت حولها معظم القضايا الثقافية والفكرية التي تطرق اليها المجتمعون.

وتوصل المجلس الى عدد من التوصيات في حقل الثقافة اُضيفت الى توصيات دوراته السابقة، وبخاصة الدورة التاسعة التي مثلت الثقافة موضوعها الرئيسي. وعرض الابحاث: بعد الاستماع الى تقرير مندوب مركز الابحاث حول تفاصيل ما تم في المركز على ايدي قوات الغزو الصهيوني، تداول المجتمعون في عدد من القضايا والاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

(أ) اعتبار الجريمة التي ارتكبتها الغزاة بحق مركز الابحاث، مذبة ضد الثقافة لا نقل بشاعة وهمجية عن المذبحة الجسدية التي ارتكبت بحق المدنين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

(ب) توجيه التحية لصمود مركز الابحاث وعودته للحياة بعد أيام قليلة من الجريمة، وتقديم كل الدعم له، والدعوة لاستلهاام تجربته من قبل المثقفين الفلسطينيين.

(ج) اعتبار مذبة مركز الابحاث حدثاً فكرياً يجب اعلانه بكل الوسائل المتاحة. وتكليف أحد أعضاء المجلس باعداد ورقة عمل للاعلام عن هذه الجريمة.

(د) التأكيد على دور مركز الابحاث على الرغم من تغير دور الساحة اللبنانية بالنسبة للثورة الفلسطينية. والتأكيد كذلك على مركزية دوره على الرغم من أهمية دور مراكز البحث الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، أو أية مراكز فلسطينية أخرى.

(هـ) تشكيل لجنة دولية من قبل اليونسكو للتحقيق في مذبة مركز الابحاث والجرائم الثقافية الاخرى التي ارتكبتها العدو الصهيوني في لبنان. وأجبل هذا الاقتراح الى مندوب م.ت.ف في اليونسكو لدراسة الفكرة بشمولية.

(و) الاحتفاظ بأكثر من نسخة من الوثائق

مارس التعليم في أية جامعة أخرى.

س. ممارسة جهد سياسي من قبل م.ت.ف، بالطلب الى الدول الصديقة، الضغط على سلطات الاحتلال من أجل حماية رعايا هذه الدول من الاساتذة الأجانب، ممن يعملون في الجامعات، من اجراءات الطرد والابعاد.

٧ - التوصيات: أوجز رئيس المجلس د. أحمد صدقي الدجاني ما توصل اليه المجتمعون حول التعليم العالي في الوطن المحتل، بالتوصيات التالية:

(أ) يحيي المجلس النضال الذي بوز في جامعاتنا في الأرض المحتلة، والذي شارك فيه الاساتذة والطلاب وإدارة الجامعات.

(ب) سيتابع المجلس بشكل حاسم قضية الإبعاد والاساتذة المبعدين، وهو يدعو الى رفض التوقيع على مايسس وثيقة الالتزام. كما سيتابع عمله على كل الساحات الدولية، لتعوية العذر وممارساته.

(ج) يتطلع المجلس الى أن تتابع لجنة الاشراف على شؤون الاساتذة المبعدين أعمالها، لكي تضع برنامجاً يتضمن خطة عملها من حيث دعوة الاساتذة القادرين على العودة الى الوطن المحتل، ليحلوا محل الذين أبعدها. وكذلك من حيث تشكيل لجان زيارات لكل الجامعات والمؤسسات العالمية والأكاديمية في العالم، لتوضيح الوضع الناجم في جامعاتنا، بسبب الهجمة الصهيونية الشرسة عليها.

(د) ضرورة حصر الاساتذة الجامعيين الفلسطينيين في الوطن العربي، في قوائم، وبيان مجالات عملهم، ومعرفة كيفية الاستفادة من امكانياتهم، وبخاصة أولئك الذين يفقدون الى فرص العمل الجامعي.

(هـ) الاهتمام بمراكز البحوث في الوطن المحتل، وينشر البحوث، علماً بأن جامعاتنا ما زالت فتية.

(و) وبالنسبة لتكليات المجتمع والامتحان الشامل، يترك المجلس الأمر للجنة المختصة باشراف الدكتور حنا ناصر كي تبلور رأياً محدداً في هذا الموضوع. كما يخولها البحث مع الجهات المعنية في الأردن بخصوص هذا الموضوع.